Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 23 | Issue 1 Article 14

2022

The Syntactic Analysis and the Parsing of the Subject of the Negative Particle (La) in Arabic

Sateh Al-Thunebat
satehthunebat@yahoo.com

Zakaria Al-Btoush
ZakariaAl-Btoush@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Arts and Humanities Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

Al-Thunebat, Sateh and Al-Btoush, Zakaria (2022) "The Syntactic Analysis and the Parsing of the Subject of the Negative Particle (La) in Arabic," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 23: Iss. 1, Article 14.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جرش للبحوث والدراسات المجلد 23 العدد 1، 2022، ص ص 357- 374

الحكم الإعرابي لاسم (لا) النافية للجنس

زكريا محمد البطوش* و ساطع الذنيبات**

تاريخ الاستلام 2020/9/30 تاريخ القبول 2020/12/31

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الحكم الاعرابي لاسم (لا) النافية للجنس وتكراره وتبيان أراء النحاة فيه. وكذلك دراسة لهجات العرب الواردة فيه. وقد قسم البحث إلى مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: أنّ علّة إعمال(لا) تكمن في وجود علتين متناقضتين: إحداهما علة المشابهة بـ (إنّ) من حيث إنّ (لا) تفيد النفي العام، و(إنّ) تفيد التوكيد العام، أمّا العلة الأخرى فهي علة النقيض من حيث إنّ (إنّ) تفيد توكيد الإثبات، بينما تفيد (لا) توكيد النفي. أنّ سبب عمل (لا) في النكرة دون المعرفة؛ لأنّ النكرة يفيد نفيها النفي العام، أما المعرفة فلا يُتصوَّر فيها النفي العام، أنّ اسمها إذا كان في معنى الفعل فلا يلزم تكرارها أنّ بقاء خبرها وحذفه متعلّق بلغات العرب المحتجّ بلغتهم.

الكلمات المفتاحية: لا النافية للجنس، تكرار (لا)، حركة اسم (لا)، حركة خبر (لا)، المعرفة، النكرة.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

* وزارة التربية والتعليم، الأردن.

* قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، الأردن. Email: satehthunebat@yahoo.com

Published by Arab Journals Platform, 2022

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

The Syntactic Analysis and the Parsing of the Subject of the Negative Particle (*La*) in Arabic

Zakaria Al-Btoush, *MOE, Jordan.*

Sateh Al-Thunebat, *Department of Arabic Language and Literature, The University of Jordan, Jordan.*

Abstract

This paper aims to study the syntactic analysis and the parsing of the subject of the negative particle (*la*) In Arabic. And to analyze its faction ad repetitive occurrence. It also explores syntacticians analyses of its subject ad predicate. In addition, it investigates its occurrence in Arabs dialects. The results reveal that: the problem of (*la*) functioning is related to two contradicted points, first, (*la*) implies general negation whereas (*inna*) implies emphatic. Second, (*inna*) indicates general affirmative while (*la*) indicates general negation. Another result indicates that the reason for its functioning in the definite rather than the indefinite is that the latter indicates *la*'s general negation but the definite does to. Also, the ellipsis of its predicate or not depends on the Arabic dialects.

Keywords: The negative particle *la*, Paring *la* subject, Parsing *la* predicate, Definite, Indefinite.

المقدمة

لا النافية للجنس، أو لا التبرئة

لا شكّ في أنّ لا النافية للجنس تعمل عَمَلَ (إنّ)، ولا يكون ذلك إلّا في الاسم خاصّة، فيبنى معها إنْ كان مفردًا، ويعرب إنْ كان مضافًا، أو مطوّلًا، ولا يكون لها خبر لا في اللفظ، ولا في التقدير، -عند بعض النحاة- ولا يتبع اسمها إلّا على اللفظ خاصّة دون الموضع، ولا تلغى بحالٍ، ولا تعمل عمل ليس، ومن أمثلة ذلك: "ألا غلامَ لي؟ وألا ماءً باردًا وألا ماءَ باردَ، وألا أبا لي، وألا غلامي لي، وألا غلامين أو جاريتين، وألا ماءَ ولبنًا، وألا ماءً، وعسلًا باردًا حلوًا؟"، وذكر سيبويه أنّ مَنْ قال: ألا غلامَ أفضلُ منك لم يقل في: ألا غلامَ أفضل منك إلّا بالنصب؛ لأنّ دخول الهمزة أضافت إليها معنى التمني، وإذا فصلَتْ بين الاسم والصفة –المشتق- منها فلا يكون في الصفة إلّا النصب بالتنوين، وذلك نحو: "ألا ماءَ وعسلًا باردًا حلوًا؟" فـ(البارد) للماء، و(الحلاوة) للعسل[1].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14 2

Al-Thunebat and Al-Btoush: The Syntactic Analysis and the Parsing of the Subject of the Nega

ونوع الهمزة الداخلة عليها، همزة الاستفهام، وتفيد التقرير والثبوت، ولا يختلف عمل (لا)، مع الهمزة عمّا كان في حذفها، ولكنّها تدخل لتحقيق معنى التّمني، فدخولها من حيث التأثير في العمل، وعدم دخولها سيّان، إذن يجوز الرفع، أو النّصب قبل دخولها، وقال سيبويه: "مَن قال لا غلامَ ولا جاريةَ، قال: ألاغلامَ وألا جاريةَ"، وأما إذا كانت الهمزة متضمّنة معنى التمني، فإنّ النصب واجب، ومثال ذلك قول العرب: "أفلا قِماصَ بالعير؟"[2].

وذهب بعض النحاة كالمبرّد إلى أنّ حكمها، وهي للتّمني كحكمِها وهي مجردة من الهمزة؛ لأنّ النفي محض، وخالص، وعندئذٍ يتعين أنْ يكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير، فيتبع اسمها حينئذٍ على اللفظ، وعلى الموضع، كما يجوز أنْ تعمل عمل ليس، أو أنْ تُلغى، وأمّا عملها عمل ليس فلاجتماعهما في المعنى، ولا تَعمل إلّا في نكرة، مع عدم الفصل بينها وبين معمولها[3]. وقد أشار أبو حيّان إلى أنّ ما ذهب إليه سيبويه أنّ التمني فيه يكون واقعًا على الاسم، وأمّا مذهب غيره، كالمبرد فإنّ التمني واقع على الخبر[4].

وعند سيبويه أنّه إنْ لم يدخله معنى التمني فإنّه يتجرد عنه الابتداء، ويكون حكمه في موضع النصب، واستشهد بقولهم: "اللهمَّ غلامًا"؛ أيْ: هبْ لي غلامًا[5].

المبحث الأول: حركة الاسم الذي يلي (لا):

اختلف النحويّون في حركة الاسم الواقع بعد(لا)، فذهب أكثر البصريين،كالأخفش إلى أنّها حركة بناء[6]، وتبعه، والمازني، والمبرد[7]، وأبو علي الفارسي، إذ يقول: "إنّ الحركة حركة بناء، وهي موجودة مع عامل قد عمل ذلك فيه"[8]. وذهب بعض من النحاة الكوفيّين والبصريين، كأبي إسحاق الزجّاج إلى أنّ الفتحة فتحة إعراب، نحو قولهم: "لا رجلَ"، وردّه ابن مالك؛ لقوله وإنْ لم يكن من كلام العرب ما يبطله لبطل؛ بكونه مستلزمًا مخالفة النّظائر[9].

وأمّا من جعلها حركةَ بناءٍ فقد ذهب إلى أنّ (لا) عاملة في الاسم، وإن كان مبنيًا، فهو في محل نصب، بل ذهب بعضهم إلى أنّها لم تعمل فيه شيئًا، وإنّما هو وحده في موضع رفع، وأمّا سببُ بنائه؛ فلأنّه تضمّنَ معنى - مِن، ولا-؛ أي: لتركُّبه مع (لا)، والأصل: لا مِنْ رجلٍ، وإنْ كان مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون، وأنّ من قال إنّ الفتحة في (لا رجلَ)، حركة بناء فيجعل المثنى، والجمع، مبنيًا على ما ينصب به قبل البناء، ومثال ذلك: "لا ابْنَتَينِ لك، ولا بَنِيْنَ لك"[10].

ومن كلام العرب ما جاء فيه اسم (لا) المبني على الفتح، والظاهر بناؤه، قولهم: "لا جرمَ لآتينَّكَ"، و"لا جرمَ قد أحسنت"، وأشار الفرّاء إلى أنّ المفسرين قد فسروها بمعنى (الحقّ)، وأصلها من: جرمت، أي كسبت الذَّنْب الذي جرمته، وأنّه لكثرة مجيئها في الكلام حذفت منها الميم، فقالوا: "لا جَرَ أنَّكَ قائم"، ونسبت هذه اللُّغة إلى فزارة[11].

Published by Arab Journals Platform, 2022

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

وعند ابن جنيَ - الذي أسماها لا التبرئة، ولا النافية للنكرة- أنّ الاسم مبنيٌ معها حتى أنّه خلط بها، فلا تفارقه، ولا يفارقها، وعدّه موضعًا متناهيًا في حسنه، آخذًا بغاية الصنعة من مستخرجه[12].

وأمّا إذا كان الاسم مضافًا، لفظًا، أو تقديرًا، نحو: "لا مسلماتِ زيد، ولا مسلماتِ لك"، فإنّه يكسر على الأصل؛ لأنّه معرب، ولكنْ إذا تمّ تركيبه مع اسم آخر، نحو: "لا سرحَ مسلماتَ"، فقُدِّمَ الاسم على الجمع ثمّ تُفتح التاء، فتكون فتحة لبناء التركيب، وذلك على لغة من قال: "لا مسلماتَ"، ولكن على قياس الأكثرين؛ مراعاة للأصل[13]، وذهب أبو حيان إلى جواز الفتح، والكسر، من غير تنوين[14].

وفي قولهم: "لا مسلماتَ لكَ"، بالفتح، أنّ الفتح ليس لِـ(مسلمات) وحدها، وإنّما هو لها، ولِـ(لا) النافية للجنس قبلها، إذْ يُمتنع فتح التاء، ولكن إذا كانت لها ولغيرها، فقد زالت طريق ذلك الخطر الذي كان عليها، ومثاله قولهم: "لا سِمَاتَ بإبلِك"، بفتح التاء[15].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ المثنى، والجمع، معربات، ولا يجوز في نعتهما إلا النصب؛ مراعاة للفظ، ويجوز الرفع حملًا على الموضع، وأمّا جمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس، فتعامل معاملة الاسم المفرد، وأمّا جمع المؤنث السالم فقد جعله بعضهم بكسر التاء، مع التنوين، وعند بعضهم –كما تقدم عند ابن جني- أنّ التاء تكسر بغير تنوين، وعند بعضهم وجه آخر أنّه - وإنْ كان جمع مؤنث سالمًا- يُبْنَى على الفتح[16].

المبحث الثاني: إعمال (لا)، ودخولها على المعرفة:

إنّ إجماع البصريين على أنّها لا تعمل إلّا في النكرات، كما لا تعمل (رُبّ) إلّا كذلك[17]؛ لأنّها تفيد النفي العام، ولا تعمل في المعرفة؛ لأنّ النفي العامّ لا يتصوّر في المعرفة، وأمّا الكوفيّون فأجازوا عملها في المعرفة، إذْ أجاز الكسائيّ أنْ تعمل في العلم المفرد، والمضاف لكُنيةٍ، نحو: "لا أبا محمد"، أو المضاف إضافة تركيبية، نحو الأسماء المضافة لصفات الذات الإلهية، ووافقه الفرّاء في أنّها تعمل في نحو: "عبد الله"، ولكن دون سائر الأسماء المركبة؛ لأنّ (عبد الله)، قد يكون اسمًا عامًّا، يطلق على كلّ واحد، وأمّا الكسائي فوجّه إجازته للأسماء المضافة، قياسًا على (عبد الله)، كما أجاز الفرّاء أيضًا أنْ تعمل في ضمير الغائب، نحو: "لا هو، ولا هي"، وأنْ تعمل في أسماء الإشارة، نحو: "لا هذين، ولا هاتين"[18]. وأمّا علةُ عَمَلِ (لا)، عَمَلَ (إنْ) فلمشابهتها إيّاها في التصدير، والدخول على المبتدأ، والخبر، وأنّها لتوكيد النفي كما أنّ –إنّ- لتوكيد الإثبات[19].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14

Al-Thunebat and Al-Btoush: The Syntactic Analysis and the Parsing of the Subject of the Nega

ويتَّضح ممّا سبق أنّ للعمل علَّتَين متناقضَتَيْنِ على حدٍّ سواء: الأولى هي علّة المشابهة، والأخرى علّة النقيض، فالنفي العام المحض، نقيضه توكيد الإثبات. ويشترط في عملها ألّا يفصل بينها، وبين اسمها، فإنْ فُصِل بينهما، يرتفع الاسم بالابتداء.

وروي عن يونس أنّ من العرب من يقول: "ما مَن رجلٍ أفضل منك"، و"هل من رجلٍ خيرٌ منك؟"، وقدَّرَه: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك؟ ولم يُجزِ سيبويه القول: "لا فيها رجلَ"؛ لجَعْلِها هي، واسمِها بمنزلة (خمسة عشر)؛ فيقبح الفصل بينهما[20]، لأنّهما معًا اسمٌ واحد، ولأنّ الاسم، لا يُفصل بين أَبْعاضِه[21].

وأمّا في قوله لا يجوز الفصل، في نحو: "لا فيها رجلٌ"، فيتضح لنا أنّه لا يجوز أن يتقدَّمَ فيها الخبر على الاسم، عند مَنْ زعم أنّها تأخذ خبرًا، وفي قوله هي بمنزلة العدد (خمسةَ عشرَ)؛ أيْ تُنزَّل هي واسمُها منزلة الاسم الواحد، فحالُهما حال الأسماء المركبة[22]، وأمّا حال اسمها فيأتي مفردًا، ومضافًا، ومشبَّهًا بالمضاف، ويسمّى مطوّلاً، وممطولاً، وأمّا المضاف، والمطوّل، فمعربان[23]، وكذلك لا يدخل عليها حرف جرّ[24]، وإذا كان اسمها مفردًا، أو غير مضاف، ولا شبيهًا بالمضاف، فإنّه يبنى على الفتح، ويُقْصَد المفردُ لفظًا، ومعنًى، أو لفظًا، لا معنًى، أو جمع تكسير لمذكر، أو لمؤنَّث[25].

أمّا دخولها على المعرفة فقد سبقت الإشارة إلى ذلك من حيث الجواز، وعدمه، وأنّ الكوفيين هم من أجازوا ذلك، وعند البصريين أنّها إذا دخلت على معرفة، فإنّها لم تعمل شيئًا، ولزم تكرارها، وأمّا قول بعض العرب: "لا نولَك أنْ تفعل"، فجَعَلَه ابن عصفور شاذًّا، ومحمولاً على معناه، والمعنى: لا ينبغي لك أنْ تفعلَ[26].

وأمّا ما سُمعَ بإعمالها في المعرفة في نحو قول عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-: "قضيّةٌ ولا أبا حسن"، والكلام في حقّ عليٍّ بن أبي طالب-رضي الله عنه-، ففي ذلك تأويلٌ على تنكيره، إذْ عُدَّ الاسم واقعًا على مُسَمَّاه، وعلى من أشبهه، حتى أصبح نكرة لعمومه، فالمعنى المقصود كأنّه اسمُ جنسٍ، يفيد معنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل، فحمل الاسم على النكرة وحَسُنَ فيه أن تعمل (لا)، وأنْ يكون المخاطب قد عَلِم أنّه قد دَخَلَ في هؤلاء المنكورين– عليٌّ- وأنَّهُ قد غُيِّبَ عنها، فكأنّ القولَ: لا أمثالَ عليٍّ لهذه القضيّة[27].

وأمّا ما حكاه الكسائي من قول بعضهم: "لا أبا حمزة لك"، أي لا مثلَ أبي حمزةَ، فمَنْعُ الاسم من الصَّرف يدل على أنّه ليس على الوجه الأول، إذْ لو لوحظ فيه التنكير لانصرف، وقالوا إنّ ما يدل على الوجه الأوّل، ويؤيّده، وصفُه بالنكرة[28]. وجاء في خزانة الأدب في قول العرب: "لا أبا حمزة لك"، أَنَّ الكسائي عدّ (حمزة)، معرفة، لكنّهم قدَّروا أنّ آخر الاسم منصوب بِـ(لا)، كما تفتح اللام في (لا رجلَ)، وقال سمعت العرب تقول: "لا أبا زيدَ لك، ولا أبا محمدَ لك"، وعلّةُ

Published by Arab Journals Platform, 2022

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

نصبِ (زيد، ومحمد) أنّهم جعلوا الكنية، والاسم اسمًا واحدًا، وألزموا آخره نصب النكرة[29]؛ لذا تجدر الإشارة إلى أنّ إعراب اسم (لا) النافية للجنس لا يجزمُ أنّه استحال معرفةً، وإنْ كان مضافًا أو مطوّلًا؛ فما جاء منه على هيئة المعرفة يؤوّل بنكرة، أو يكون متضمّنًا معنى النكرة.

وأمّا قولهم: "لا أبا لك، ولا أخا لك ولا يَدَيْ لك، ولا غلامَي لك"، فتأويل لا أبا لك -مثلًا-: لا أبا لك من الآباء الأشراف، أو من الآباء المذكورين، فإنّما هو كلام مجراه مجرى السّبّ، وربّما وضع موضع المدح، كقولهم للرئيس الفاضل: "لا أبا لك؛ أيْ: لا أبا لك من الآباء الخاملين الناقصين، فإنّما هو كلام مختصر، يُعرف معناه بمقصده، وجرى كالمثل[30]. وفي ذلك أوجه متعدِّدَة: **الوجه الأول**، - وعليه جمهور النُحاة - أنّ الاسم مضاف إلى الكاف واللام زائدة، ولا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، وأنّ الإضافة غير محضة، مثلها في قولهم –مثلك، وغيرك- ؛ لأنّ المقصود ليس (أبًا، أو أخًا) معيّنًا، وزيدت اللّام لتحسين اللّفظ، وحتى لا تدخل (لا)، على ما كان ظاهرهُ معرفة[31].

وأمّا الوجه الثاني، فإنّها أسماء مفردة، ليست مضافة، وعوملت معاملة المضاف في الإعراب، وشبه الجملة (لك)، في موضع صفة، والمُتَعَلَّق به محذوف، الذي هو الخبر، والأخذ بهذا الوجه اختاره ابن خروف، وغيره؛ لأنّها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، ليست صفة عاملة، فيلزم التعريف، ورُدّ على هذا الوجه أنّ الإضافة اللفظية لا تنحصر بالصفة، **وأمّا الوجه الأخير**، فإنّ هذه الأسماء جاءت مفردة على لغة القصر، وشبه الجملة خبر، وعليه بعض النحاة، كابن يسعون، وابن الطراوة، وتبعهم السيوطي؛ لخلوّ هذا الوجه من التأويل، والزيادة والحذف، ومعنى قوله أنّ جميعها خلاف الأصل، وكان القياس: لا أبَ لك، ولا أخَ لك، ولا يدين لك[32]، ولعلّ ما ذهب السيوطيّ وعلّلَهُ أرجح الأوجه وأصَحُها، كما أنّه لا يوجد فيه تخطٍّ للعوامل؛ لأنّ في الوجه الأوّل تخطّيًا للّام،وفي الثاني تقدير خبر محذوف، مع أنّ شبه الجملة تقع خبرًا عند بعض النحاة. وممّا جاء معرفة اسمًا لِـ(لا) مساسِ، عند أبي علي الفارسي، وعند أهل النحو كما يقول ابن جني، إلّا أنّ أبا علي قد جعل التعريف لها غير متمكّنٍ، وأنّها لم تختَصّ حتّى شاعَ استعمالها، فجرت مجرى النكرة، فَسُوِّغَ دخول (لا) عليها[33]. وذهب ابن جني إلى أنّ (لا مساس)، نفي للفعل، فكأنّهُ قيل له: "مساسِ"، كـ(دراكِ، ونزالِ)، فقال: "لا مساسِ"، أي لا أقول: مساسِ[34].

المبحث الثالث: تكرار (لا)، والفصل بينها، وبين اسمها:

إذا فُصل بين (لا) ومصحوبها، أو كان معرفة، ففي تكرارها أقوالٌ مختلفة، إذْ أجازه بعض النحاة، واستحسنه على عدمه، وأجاز بعضهم عدم التكرار، في غير الضرورة كالمبرِّد؛ لأنّها لا تخلص لمعرفة دون نكرة، ولا إلى نكرة دون معرفة إذا كان التكرار[35]، وتبعه بعضهم، كابن مالك، حيث جعل التكرار خاصًّا بالمعرفة؛ ليكون تكرارها عوضًا عمّا فاتَها، من مصاحبة ذي العموم، ففي

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14 6

التكرار زيادة، كما في العموم زيادة، ومثل المعرفة الانفصال؛ أي إذا فُصِلَ بينها، وبين اسمها[36]، وعند أبي حيان لا يكون التّكرار إلّا ضرورة[37].

وأمّا إذا كان الاسم في معنى الفعل فلا يلزم تكرارها، وذلك نحو قولهم: "لا سلامُ عليك"، بل البيِّن من مذهب سيبويه أنّها لا تعمل في مثل هذا السِّياق؛ لقوله: "لمْ تغيِّر الكلام عمّا كان عليه قبل أن تلحق"؛ أي يبقى الاسم محتفِظًا بما كان فيه من الرّفع، كذلك فإنّ التكرار لا يلزم في نحوه من الكلام، كما هو الحال في عدم دخولها على الفعل، الذي هو بمعنى السّلام، نحو: "لا سلّمَ الله عليه"، فدخولها هنا إنّما هو لنفي الدُّعاء، سواء كان ذلك بالاسم، أم بالفعل، وما ينطبق على قولهم: "لا سلامُ"، يقال ذلك في قولهم: "لا نولَك أن تفعل"، أي: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلًا منه، فدخل فيه ما دخل في (ينبغي)، وأيضًا: "لا بك سوء"، ومعناه: لا يسوءُك الله، أو لا ساءك الله[38]، ومثل هذا القول ما ذهب إليه أبو عليّ، في أنّ جملة: "لا بك سوء"، قد دخلت على شيءٍ كان معناه الدعاء، والدعاء لا يلزم تكراره[39]. وفي قولهم: "لا سلامُ على زيدٍ" أنّ (سلامُ) قد عمل فيه الابتداء، وإذا كان قد عمل فيه فالابتداء معنى، فيبقى على حاله ولم تحتج (لا) إلى إعادة؛ لأنّ الاسم لو ابتدئ به على حدّ ما هو عليه، لم يحتج إلى تكراره، فكذلك دخول (لا) عليه[40].

وأمّا مِن حيث الفصل بينها وبين اسمها، فلا يجوز، سواء كان الفاصل ممّا يتم به الكلام، نحو: "لا يَدَي اليوم لك"، أم ممّا لا يتم به الكلام، نحو: "لا يَدَي لك بها"[41]، وذهب يونس إلى جواز الفصل ممّا لا يتم به الكلام؛ لقوله: "لأنّ ما لا يتم به الكلام يعلم منه احتياج الأول للثاني؛ لذا جاز الفصل، وكلا الوجهين عُدَّ شاذًّا عند سيبويه[42]. ولكن إذا كان الفصل، فلا يستحسَن الكلام إلّا أنْ تعاد؛ لأنّ الكلام جُعل بمنزلة جوابٍ لسؤال: "أَذَا عندك، أمْ ذا؟"، ولا يجوز فيها أنْ تكون بمنزلة (ليس)؛ لأنّها إذا رَفَعَتْ مثلُها إذا نَصَبَتْ، وعدمُ جواز الفصل؛ لأنّها ليست بفعل[43]، أي إنّهُ ينبغي إعادتها بعد مجيء الحشو بعدها.

وخلاصة القول في العطف، والتكرار -وهما شرطان أساسيان- أنّه يجوز فيها أوجه عدة، نحو: "لا حولَ ولا قوّة إلّا بالله"، ومنها: نَصْبُ الاسمين، ورفعهما، ونصب الأوّل، ورفع الثاني، ونصب الأول، بلا تنوين، ونصبُ الثاني بتنوين، والتكرار في هذا كأنّه ليس بشرط، وإن كان الأغلب عليه؛ لأنّه قد جاء ذلك دونه[44]؛ لذا فالواضح الإعمال، والإلغاء في هاتين الحالَتَين، ويكون القصد بها النفي العام، المحض، فإذا لم يقصد النفي العام الخالص؛ فإنّها لم تعمل شيئًا، ويكون ذلك كإدخال النفي على ما كان موجبًا، فيبقى الاسم على ما كان عليه قبل دخولها، نحو: "لا زيدٌ في الدّار ولا عمرو"[45]. وأوضح أبو حيان ذلك بأنّه إذا لم يقصد إلّا النفي العام، فإنّها لم تعمل إلّا عمل ليس، أو أنْ يرتفع بعدها الاسم بالابتداء، وإذا كان النّفي عامًّا فإنّها تعمل، وتفيد نفي

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

الوحدة، ونفي الوصف[46]، والظاهر أنّ ما ذهب إليه أبو حيّان متضمِّن ما قاله المبرِّد؛ فالمعنى نفسه.

وعند بعض النحاة أنّ ما كان مجموعًا بالواو والنون، يُبنى، كما يُبنى المفرد على الفتح، في قولهم: "لا رَجُلَ"، ويُحْمَلُ عليه أيضًا المثنى، والجمع معًا، وأنّهما مبنيّان على ما ينصبان به قبل البناء، نحو: "لا ابْنَيْنِ لك، ولا بَنِيْنَ"[47].

ولم يأتِ اسم (لا) مفردًا دائمًا، وإنّما سُمِعَ مثنّى، فزعم يونس أنّه سمع العرب تقول: "لا يدي بها لك"، بحذف النون في التثنية مع الفصل بين الكاف، والاسم، حتى أُجيزَ على ذلك: "لا غلامَي لك"، وذهب سيبويه إلى أنّ اللام زائدة، فيكون التقدير: لا غلاميك: فجيء باللام؛ لأنّ اللام تؤكّدُ الإضافة[48].

وزعم المبرد أنّه يجوز: "لا غلامين مثنّاة"؛ وذلك لأنّ الواحد مبنيّ، فلا يصح تثنيته؛ لأنّ الياء حرف إعراب، إلّا أنّ ما ذهب إليه مردود بالسماع، برواية يونس، والسماع لا يرد، ولا سيَّما أنّ القياس يعتمد السَّماع[49]. ونَسَبَ ابن جني إلى سيبويه إعراب اسم (لا) لا بناءه، فالفتحة فتحة إعراب؛ مستدِلًّا بقول سيبويه: "لا غلامَ في الدّارِ ولا جاريةً"، بالتنوين، وأنّ ثبات التنوين في الثاني دليل على أنّ الأول معرب، وإذا كان معربًا فإنّه يجوز فيه التثنية، وقد أشكل ذلك عند بعض المحققين، وأنّه كيف لابن جني أنْ يقول ذاك، وسيبويه يقول إنّ: "لا رجلَ"، بمنزلة خمسة عشر[50]، فالجواب على ذلك أنّ المقصود به أنّه كما لا تُفَارق خمسةُ عن عشر، وأيضًا لا تفارق (لا) اسمها، ولم يقصد أنّ الحركة حركة بناء[51].

وإنّ ما تُثَنِّيَ بالنُّون، نحو: "لا غلامَيْنِ لك، ولا جاريتين"، إنّما جاز ذلك؛ لأنّ الواحد غير منوّن، ولا شكّ أنّ النون عوض من الحركة، والتنوين، اللذين كانا في الواحد، فجاءت في التثنية، وإنْ لم يكن في الواحد تنوين، كما قيل: "الرجُلُ والرَّجُلان"، ولم يكن في المفرد تنوين؛ وضرب التثنية ضرب واحد، لا يختلف[52].

ويمكن الإشارة إلى أنّ المبرد لم ينفِ وجود المثنّى بعد لا النافية للجنس، وإنَما ينْفي جَعْله مبنيًّا؛ أي ينفي بناءَه، لأنّ النون بمنزلة التنوين، والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، فما بعدها معربٌ، لا مبنيّ، وعلّةُ إعرابه أنّه أشبه بالمُطوّل، المستحقّ للنصب[53].

المبحث الرابع: حذف اسم (لا).

جاء في كلام العرب بقاؤها مع الخبر، بحذف الاسم، وذلك نحو: "لا عليك"، أي لا بَأْسَ عليك[54]. وذهب النحاة إلى أنّ الحذف محصور في تركيب (لا عليك)، ولا يكون في غيره، وذكر

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14 8

أبو حيان أنّ ابن خروف قد زعم أنّه لا يقال: لا بك، ولا إليك، ولا فيك، ولكنّ ابن خروف محجوج بكلام سيبويه، حيث صرّح بهذا التركيب دون غيره من قبلُ[55].

ويمكن التنبيه على أنّ الاسم الذي يلي إلّا الواقعة بعد لا النافية للجنس، فيه جوازُ النصب، كما يتضح من كلام سيبويه في ذكره: "لا أحد فيها إلّا زيدًا"[56]، ومثال ذلك أيضًا قولهم: "هجّيرى أبي بكر لا إله إلّا الله"[57]، على إضمار: في الدنيا، أو لنا، أو في الوجود، وأمّا بعد (إلّا)، فنصبُه على الاستثناء، وأمّا وجه الرفع فيه فعلى البدل من الموضع –لا واسمها- أو الصفة على الموضع[58].

المبحث الخامس: موقع (لا) واسمها معًا:

تكون (لا، واسمها)، أيْ وما عملت به، في موضع ابتداء، وبمنزلة الاسم المرفوع ومن أمثلة سيبويه على ذلك: "ما مِنْ رجلٍ وما من شيءٍ وهل من رجلٍ؟"، فكلُّ ذلك في موضع مبتدأ، ولكن ما يُبْنَى عليه، وهو الخبر مضمرٌ، ويجوز إظهاره، ففي قولهم: "لا رجلَ، ولا شيءَ"، إنّما المقصود: لا رجلَ في مكانٍ، ولا شيءَ في زمانٍ، وقد احتج على ذلك فيما روي من قول العرب، في لغة بني تميم: "لا رجلَ أفضلُ منك"، وقوله عن يونس إنّ من العرب مَنْ يقول: "ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرُ منك؟" وتقديره: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرُ منك؟[59].

المبحث السادس: صورة خبر (لا)، وحذفه، ودخول الباء عليه:

وقد وَرَدَ أنّ الخبر لا يكون إلّا نكرةً، وعُزيَ ذلك إلى الأخفش، وردّه أبو حيان بما سُمع عن العرب، في قولهم: "لا موضعَ صدقةٍ أنت"، فـ(موضع)، عند الأخفش اسم لا، وأنت خبر، وجعل أبو حيان "موضعَ" ظرفًا، وهو خبر مقدّم، وأنت مبتدأ مؤخّر، وأمّا في قول العرب: "لا فتى هيجاءَ أنت"، فعلى إضمار هو[60]؛ أي لا فتى هيجاء هو أنت، ومثاله: "لا رجلَ أنت"؛ أي لا رجل هو أنت، وأنّ (لا) ليست هي العاملة في الخبر، وإنّما هي واسمها بمنزلة المبتدأ، والخبر يكون للمجموع[61]، وسيأتي بيانه في الحديث عن الخبر. وعلى أيِّ حال فالخبر مرفوع، ولكن العامل فيه مختلف فيه، إذْ ذهب بعضُهم إلى أنّ العامل هو التركيب، الذي سبقه مجموعًا من (لا، واسمها)، وليست (لا) وحدها هي العاملة، وأنّ المجموع في موضع مبتدأ، والخبر مبني عليه، وهذا ما قال به سيبويه[62]. وعند غيره كالمبرد –مثلًا- أنّ العامل هو (لا)، الداخلة على الاسم، سواء كان مجرّدًا، أم مضافًا، أم مطوّلًا[63].

وقد يحذف خبرها، ويكون الذي يُبنى عليه زمانًا، أو مكانًا؛ لذا يجوز فيه الإضمار، والإظهار، ففي (لا رجلَ، ولا شيءَ)؛ أي لا رجلَ في مكانٍ ولا شيءَ في زمانٍ، وكذلك "لا بأسَ"[64]. وفي قولهم: "لا غلامَين، ولا جاريتين لك"، فجائز أنْ تكون شبه الجملة –لك- خبرًا،

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

وهو قول أبي عمرو؛ لأنّه لا يكون مضافًا وهو خبر؛ ولو كان مضافًا لاحتاج إلى الخبر مضمرًا، أو ظاهرًا، وعند سيبويه أنّ الخبر متروك في نحو هذا، وفي قولهم: "لا أبا لك"، والإضمار الذي فيه تقدير: (مكان)، استغناءً، واستخفافًا[65]. وللسيرافيّ شرح في كلام سيبويه، بأنّ بني تميم كثيرًا ما يحذفون الخبر، وأهل الحجاز يظهرونه، والدليل على ذلك ما قاله: "قول العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك"[66]. وأشار ابن عصفور إلى أنّ بني تميم يلزمون حذفَه، إنْ كان اسمًا يظهر فيه الرفع، أمّا إنْ كان ظرفًا، أو مجرورًا، ففيه جواز الحذف، والإثبات[67]. وعرّج أبو حيان على قول سيبويه: "لكنّك تضمره"، يعني في جميع اللغات، وقوله: "إنْ شئت أظهرتَه"، يقصد بذلك لغة أهل الحجاز[68].

وعند ابن مالك أنّ الخبر يكون ظاهرًا في لغة أهل الحجاز، فيقولون: "لا رجلَ أفضلُ منك" ويحذفونه كثيرًا، فيقولون: "لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ"، أي: لا أهلَ لك، ولا مالَ لك، ولا بأسَ عليك، وأنّهم أكثرُ ما يحذفون مع (إلّا)، نحو: "لا إله إلّا الله"، وأمّا بنو تميم فيحذفونه، بل الحذف عندهم واجب، بشرط ظهور المعنى، ليس مطلقًا[69]، وكلام ابن مالك يتفق في المعنى مع ما اختاره ابن عصفور. وأمّا إنْ لم يكن ثمّة دليل لفظيّ، أو معنويّ، على حذفه، فالحذف مُمْتنع، نحو: "لا رجلَ"؛ لأنّهذا لا يعدُ كلامًا؛ لعدم استفادة المخاطب منه شيئًا[70].

وقد تدخل الباء عليه، وفي دخولها خلاف، فكان النُحاةُ ما بين مجوِّز ومانع، ولكن جاء على ذلك قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: "لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ"، وتأويل ذلك أنّ الباء ظرفية في موضع الخبر، و(بعده النار) صفة[71].

وفي المقابل أنّ الباء، وغيرها، قليلًا قد تدخل على (لا)، كقول العرب: "بِلا شيءٍ"، و"بلا ذنبٍ"، و"غضبتُ من لا شيءٍ"، و"ذهبتُ بلا عناءٍ"، والمعنى: بغير شيءٍ، وبغير ذنبٍ، وبغير عناءٍ، وفي ذلك دلالة على معاملةِ (لا، واسمها)، معاملةَ الاسمِ الواحد[72]. وأجاز بعض النحاة– كأبي حيان- الفتح- فيقال: "بِلا شيءَ"، ولكنّ الجرّ أرجح من البناء على الفتح[73].

الخاتمة

لقد خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها:

- أنّ الاسم المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس تكون المراعاة للفظ، لا للمحلّ.
- أنّها إذا جاءت مسبوقة باستفهام، فيتعيّن معنى الاستفهام بالتمنّي، الواقع على الاسم، وهو ما ذهب إليه سيبويه، أما غيره كالمبرِّد فقد جعل التمنّي واقعا على الخبر.
- أنّ علة بناء اسمها -إذا جاء مبنيًا- علّة التركيب، والملازمة في الاستعمال.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14 10

- أنّ اسمها إذا جاء مثنى، أو جمعًا لمؤنثٍ سالما، يختلف الحكم الإعرابي له ولتابعه، فيأتي نعته منصوبا، أو مرفوعا مراعاة للمحلّ؛ وهذا مذهب بعضهم كابن جنّي، وفي غير ذلك يعامل الاسم معاملة الاسم المفرد وإن لم يكن مفردا وذلك كأنْ يأتي اسم جمع.
- أنّ سبب عمل (لا) في النكرة دون المعرفة؛ لأنّ النكرة يفيد نفيها النفي العام، أما المعرفة فلا يُتصوَّر فيها النفي العام، وهذا ما ذهب إليه البصريون.
- أنّ علّة إعمالها تكمن في وجود علتين متناقضتين: إحداهما علة المشابهة بـ (إنّ) من حيث إنّ (لا) تفيد النفي العام، و(إنّ) تفيد التوكيد العام، أما العلة الأخرى فهي علة النقيض من حيث إنّ (إنّ) تفيد توكيد الإثبات، بينما تفيد (لا) توكيد النفي.
- أنّ ما جاء معرفةً اسما لها فقد كان في تأويل النكرة.
- أنّ اسمها إذا كان في معنى الفعل فلا يلزم تكرارها؛ نحو قولهم: "لا سلامٌ عليك".
- أنّ بقاء خبرها وحذفه متعلّق بلغات العرب المحتجّ بلغتهم، فالحجازيون قد يظهرونه، في حين يحذفه التميميون.
- أنّ دخول الباء على (لا) قد ينتزع البناء من الاسم، نحو: بلا شيءٍ.

الهوامش

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة (1425هـ/2004م) ط4، ج2، ص307-ص309. أبو حيان، محمّد بن يوسف، (654-754هـ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ومراجعة: رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 (1418هـ/1998م) ج3، ص1317.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص306-ص307؛ وورد المثل عند الميداني، أبي الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري، (ت518هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، (1419هـ/ 1998م)، ج2، ص268: (ما بالعير من قِماص)، وقماص بضمّ القاف وكسرها، ورجّح الميدانيُّ الكسر، وهو مثل يروى لمن لم يبقَ من جَلَده شيء والقماص هو الحمار، وقيل هو مثل يضرب لمن ذلّ بعد عزّ.

(3) المبرد، أبو العبّاس محمّد بن اليزيد، (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت- لبنان (1431هـ/2010م) ج4، ص382-ص383.

(4) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1317-ص1318.

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص309.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

(6) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عماد الدين بن سيد آل الدرويش،عالم الكتب، بيروت-لبنان (1432هـ/2011م) ط1، ج1، ص25.

(7) المبرد، المقتضب، ج4، ص360.

(8) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (ت377هـ)، المسائل العسكرية، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدنيّ، القاهرة- مصر،(1403هـ/1982م) ط1، ص244.

(9) ابن مالك، جمال الدِّين محمَّد بن عبدالله بن عبدالله الطَّائيّ الجياني الأندلسي، (ت672هـ) شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكب العلمية، بيروت- لبنان،(1422هـ/2001م) ط1،ج1، ص439. الزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمدالسرّي، (ت311هـ).

(10) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1296؛ والمثالان موجودان في الكتاب، ج2، ص282.

(11) الفرّاء، معاني القرآن،ج1، ص363.

(12) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت- لبنان (د.ت) ط2، ج2، ص168.

(13) المرجع نفسه، ج3، ص305. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1297.

(14) المرجع نفسه، ج3، ص1297.

(15) ابن جني، الخصائص، ج3، ص305.

(16) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1297.

(17) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274. المبرد، المقتضب، ج4، ص360.

(18) ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، (ت316هـ)، الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1417هـ-1996م) ط3، ج1، ص406. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1306. السيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (1427هـ/ 2006م)، ط2، ج1، ص463. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1030-1093هـ)، (1427هـ/2006م)، خزانة الأدب، ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج4، ص58.

(19) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص463.

(20) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276.

(21) المبرد، المقتضب، ج4، ص361.

(22) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14 12

(23) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1295.

(24) الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين اليافولي (ت543هـ)، شرح اللمع في النحو لابن جنّي، تحقيق: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1428هـ/ 2007م)، ط1، ج1، ص167-ص168. الأزهري، خالد ابن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لجمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، (د.ت)ج2، ص150.

(25) المرجع نفسه، ج2، ص141.

(26) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي (ت669هـ)، المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1418هـ/1998م)، ط1، ص258.

(27) سيبويه، الكتاب، ج2، ص297. المبرد، المقتضب، ج4، ص363. الأستراباذي، رضي الدّين محمّد بن الحسن، (ت686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهرسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، (1428هـ/2007م) ط2، ج2، ص198.

(28) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1308. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1030-1093هـ)،، خزانة الأدب، ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1427هـ/2006م)، ط4، ج4، ص61.

(29) المرجع نفسه، ج4، ص61.

(30) الزجاجي،أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق(ت337هـ)كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر بيروت، (1412هـ) ط2، ص103-ص104.

(31) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص465.

(2) ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي(ت609ه)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، وزارة التعليم العالي- السعودية (1419هـ)، (د.ط)، ج2، ص981. السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص465، ابن يسعون هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود، (ت540هـ).

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف النجدي، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، أعدّه للطبعة الثانية: محمد بشير الإدلبي،(د.ت) ط2، ج2، ص56.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص56.

(35) سيبويه، الكتاب، ج2، ص298. المبرد، المقتضب، ج4، ص359.

(36) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص446.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

(37) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1309.

(38) سيبويه، الكتاب، ج2، ص301.ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص447. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1309.

(39) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، (ت377هـ)، المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النّجار، دار عمّار،(1424هـ/2004م) ط1، ص104.

(40) المرجع نفسه، ص105.

(41) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276.

(42) المرجع نفسه، ج2، ص276-ص277. الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

(43) سيبويه، الكتاب، ج2، ص298-ص299.

(44) الأصبهاني، شرح اللمع، ص169.ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص449. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1310.

(45) المبرد، المقتضب، ج4، ص359.

(46) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1295.

(47) المرجع نفسه، ج3، ص1296.

(48) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276-ص277.

(49) الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

(50) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274. الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

(51) المبرد، المقتضب، ج4، ص366. الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

(52) المرجع نفسه، ص172.

(53) المبرد، المقتضب، ج4، ص366. ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص438.

(54) المرجع نفسه، ج1، ص238.

(55) سيبويه الكتاب، ج1، ص224. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1301.

(56) سيبويه، الكتاب، ج2، ص338.

(57) السيوطي،جلال الدّين عبد الرّحمن أبو بكر (ت911هـ)، الأشباه، والنّظائر في النّحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان (1428هـ/2007م)، ط2، ج3، ص238.

(58) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1300.

(59) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274-ص275.

(60) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1298.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14 14

(61) ابن عصفور، المقرّب، ص260.

(62) سيبويه، الكتاب، ج2، ص275.

(63) المبرد، المقتضب، ج4، ص383. ابن هشام، جمال الدِّين الأنصاري، (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمَّد علي حمدالله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت- لبنان، (1425هـ/2005م)، ط1، ص234.

(64) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276-ص279.

(65) المرجع نفسه، ج2، ص282.

(66) المرجع نفسه، ج2، ص276.

(67) ابن عصفور، المقرّب، ص259.

(68) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1300.

(69)ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص437. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1300.

(70) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص437.

(71)الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص222، وينظر: ج4، ص288. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1301؛ وورد الشاهد في نهج البلاغة، ص460: "ما خيرٌ بخيرٍ بعده النار، وما شرّ بِشَرّ بعده الجنة".

(72) سيبويه، الكتاب، ج2، ص302.

(73) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1301.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

المراجع:

الأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لجمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري**، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، (د.ت).

الأستراباذي، رضي الدِّين محمَّد بن الحسن، (ت686هـ)، **شرح كافية ابن الحاجب**، قدَّم له ووضع حواشيه وفهرسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان،(1428هـ/2007م)، ط2.

الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين اليافولي، (ت543هـ)، **شرح اللمع في النحو لابن جنّي**، تحقيق: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1428هـ/ 2007م)، ط1.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1030-1093هـ)، **خزانة الأدب، ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1427هـ/2006م)، ط4.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت-لبنان، (د.ت)، ط2.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي ناصف النجدي، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، أعدّه للطبعة الثانية: محمد بشير الإدلبي، (د.ت)، ط2.

أبو حيّان، محمَّد بن يوسف، (654-754هـ)، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، ومراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1418هـ/1998م) ط1.

ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي، (ت609ه)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، وزارة التعليم العالي- السعودية، (1419هـ)، (د.ط).

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، (1419هـ/1996م) ط6.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14

الزجاجيّ، أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، **كتاب اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر بيروت، (1412هـ) ط4.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، (ت316هـ)، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1417هـ-1996م)، ط3.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، (1425هـ/2004م)، ط4.

السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المزربان (ت368هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ت) ط2.

السيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1427هـ/2006م) ط2.

السّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن أبو بكر، (ت911هـ)، **الأشباه والنَّظائر في النَّحو**، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، (1428هـ/2007م) ط2.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي (ت669هـ)، **المقرَّب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1418هـ/1998م) ط1.

الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار، (ت377هـ)، **المسائل المنثورة**، تحقيق: شريف عبد الكريم النَّجار، دار عمّار، (1424هـ /2004م)، ط1.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: عماد الدين بن سيد آل الدرويش،عالم الكتب، بيروت-لبنان، (1432هـ/2011م) ط1.

ابن مالك، جمال الدِّين محمَّد بن عبدالله بن عبدالله الطَّائيّ الجياني الأندلسي، (ت672هـ)، **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكب العلمية، بيروت- لبنان، (1422هـ/2001م) ط1.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 14

المبرّد، أبو العبَّاس محمَّد بن اليزيد، (ت285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت- لبنان، (1431هـ/2010م).

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد بن إبراهيم النيسابوري، (ت518هـ)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، (1419هـ/ 1998م).

ابن هشام، جمال الدِّين الأنصاري، (ت761هـ)، **المغني**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمَّد علي حمدالله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت- لبنان، (1425هـ/2005م) ط1.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/14